الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5142 | الخميس | 5 شوال 1446 هـ | 3 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

أوروبا تتعهد برد متوازن ودول أخرى تستعد للرد

ترامب يشعل حرباً تجارية عالمية بفرض رسوم جمركية على الشركاء التجاريين

عدد الدول التي ستشملها الرسوم يتجاوز على الأرجح 15 دولة وستفرض بدورها رسوما مضادة شاملة

كبار المسؤولين الماليين يتوقعون أن تدفع هذه التطورات الأسعار للارتفاع هذا العام مع تقليص التوظيف

●●●●

الرئيس الأمريكي يصف الرسوم بـ "يوم التحرير" ويؤكد أن عمليات النصب عليهم انتهت

ترامب يعتمد الرسوم الجمركية الجديدة

اشتعال الحرب التجارية

"الفيدرالي" يعيش أزمة "عدم يقين" غير مسبوقة وباول استخدم المصطلح 22 مرة في مؤتمره الأخير

●●●●

وزير الصناعة الفرنسي: أوروبا لن تصعد والحروب التجارية لا تفضي إلا إلى خاسرين

يعتبر فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسوم جمركية مضادة جديدة على الشركاء التجاريين للولايات المتحدة نهاية للقواعد التجارية القائمة منذ عقود، في خطوة ستُقابل برد من جميع الأطراف وتؤدي إلى زيادة التكاليف.

ويوم التحرير هو مصطلح استخدمه الرئيس ترامب للإشارة إلى الثاني من أبريل 2025، حيث فرض رسوم جمركية على الشركاء التجاريين بهدف تصحيح ما يعتبره ممارسات تجارية غير عادلة أثرت سلبا على الاقتصاد الأميركي.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت إن الرسوم الجمركية الجديدة ستدخل حيز التنفيذ فورا ، بينما ستدخل رسوم منفصلة بنسبة 25 % على جميع واردات السيارات حيز التنفيذ اليوم الخميس الثالث من أبريل.

وذكر ترامب مرارا أن الخطة تهدف إلى موازنة الرسوم الجمركية الأميركية المنخفضة عموما مع تلك التي تفرضها الدول الأخرى ومواجهة قيودها غير الجمركية التي تضر بالصادرات الأميركية، لكن خطة ترامب لا تزال غير واضحة وثمة تقارير ذكرت أنه يدرس فرض رسوم جمركية عالمية بنسبة 20 %.

ونقلت رويترز عن مسؤول تجاري سابق في إدارة ترامب خلال ولايته الأولى قوله إن الرئيس الأميركي قد يفرض معدلات رسوم جمركية شاملة على كل دولة بصورة منفصلة بمستويات أقل نسبيا.

وأضاف المسؤول السابق أن عدد الدول التي ستفرض عليها تلك الرسوم سيتجاوز على الأرجح 15 دولة، وهو العدد الذي قال وزير الخزانة سكوت بيسنت في وقت سابق إن الإدارة تركز عليه نظرا للاختلال التجاري الواسع للولايات المتحدة مع تلك البلدان.

تراكم الرسوم

وفي غضون ما يزيد قليلا على 10 أسابيع منذ توليه منصبه، فرض الرئيس المنتمي للحزب الجمهوري بالفعل رسوما جمركية جديدة بنسبة 20 % على جميع الواردات من الصين بسبب مخدر الفنتانيل، وأعاد بالكامل فرض رسوم بنسبة 25 % على واردات الصلب والألمنيوم، مما وسع نطاق تلك الرسوم لتشمل المنتجات النهائية بقيمة تقارب 150 مليار دولار.

كذلك، من المقرر أن تنتهي فترة إعفاء مدتها شهر واحد لمعظم السلع الكندية والمكسيكية من الرسوم الجمركية المتعلقة بالفنتانيل البالغة 25 %.

وقال مسؤولون في الإدارة الأميركية إن جميع رسوم ترامب الجمركية، بما في ذلك الرسوم الجمركية السابقة، تتراكم، لذا فإن أي سيارة مكسيكية الصنع، والتي كانت تُفرض عليها رسوم بنسبة 2.5 % سابقا لدخول الولايات المتحدة، ستخضع لكل من رسوم الفنتانيل والرسوم الجمركية على قطاع السيارات، بمعدل رسوم جمركية إجمالي قدره 52.5 %، بالإضافة إلى أي رسوم جمركية مضادة ربما يفرضها ترامب على السلع المكسيكية.

ويؤدي تزايد حالة الضبابية بشأن الرسوم الجمركية إلى تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين والشركات على نحو ربما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

وقال اقتصاديون في بنك الاحتياطي الاتحادي في أتلانتا إن استطلاعا حديثا أظهر أن كبار المسؤولين الماليين في الشركات يتوقعون أن تدفع الرسوم الجمركية أسعارهم للارتفاع هذا العام، مع تقليص التوظيف والنمو.

وباع مستثمرون قلقون الأسهم بكثافة على مدى أكثر من شهر، مما أدى إلى خسارة ما يقرب من 5 تريليونات دولار من قيمة الأسهم المدرجة في الولايات المتحدة منذ منتصف فبراير.

وأغلقت بورصة وول ستريت على أداء متباين في ظل ترقب المستثمرين المشوشين لتفاصيل إعلان ترامب.

وأعلن البيت الأبيض بأن ن عمليات النصب علينا انتهت. وأن الرئيس دونالد ترامب اتخذ قراره بشأن الرسوم الجمركية.

وفي ذات السياق وفي ظل متغيرات اقتصادية معقدة، بات "عدم اليقين" هو الكلمة التي تهيمن على خطابات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في مؤشر واضح على حيرة غير معتادة لدى صناع السياسة النقدية في أكبر اقتصاد عالمي.

كان جيروم باول، رئيس الفيدرالي، الأكثر استخداماً لهذا المصطلح خلال مؤتمره الصحفي الأخير، حيث تكررت كلمة "عدم اليقين" 22 مرة في كلمته، ليعلن أن الوضع الحالي يحمل درجة استثنائية من الغموض تجاه المستقبل الاقتصادي.

ولم يكن باول وحده، فقد تبعه مسؤولون كبار في الفيدرالي، مثل رئيس بنك نيويورك، جون وليامز، الذي استخدم المصطلح 12 مرة في خطاب واحد، فيما حذر رئيس بنك سانت لويس، ألبرتو موسالم، من درجة غير مسبوقة من عدم الوضوح في تقييم آثار التعريفات الجمركية الجديدة التي يهدد بها الرئيس دونالد ترامب، وفقاً لما نقله تقرير لموقع "Yahoo Finance" اطلعت عليه "العربية Business".

وتعكس هذه التحذيرات حالة من التخبط الواضح في قراءة المؤشرات الاقتصادية، خاصة بعد أن أظهرت أحدث توقعات الفيدرالي تناقضات صارخة، حيث تم الإبقاء على توقع خفض الفائدة مرتين هذا العام، رغم رفع توقعات التضخم وخفض توقعات النمو في نفس الوقت.

أوضح باول أن السبب الرئيسي لهذا التغيير هو "عدم اليقين" بشأن سياسات ترامب التجارية، قائلا: "من الصعب التنبؤ بدقة بكيفية تطور الاقتصاد."

وأفاد تحليل اقتصادي بأن معظم أعضاء الفيدرالي يرون الآن أن مخاطر ارتفاع التضخم أكبر من المتوقع، بينما يخشون من تدهور غير متوقع في سوق العمل.

لم تقتصر هذه المخاوف على تصريحات المسؤولين فقط، بل برزت أيضاً في أحدث نسخة من "الكتاب البيج"، وهو تقرير الفيدرالي حول أوضاع الاقتصاد في المناطق المختلفة بالولايات المتحدة.وكشف رئيس الفيدرالي في ريتشموند، توم باركين، أن إصدار شهر مارس حطم الرقم القياسي في عدد المرات التي ذُكر فيها تعبير 'عدم اليقين'، حيث ورد 45 مرة.

كما قال وزير الصناعة الفرنسي، مارك فيراتشي، إن أوروبا سترد بشكل متناسب على الرسوم الجمركية التي سيفرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لكنها لن تصعد التوتر تحت أي ظرف من الظروف.

أضاف فيراتشي،: "أوروبا دائمًا مع التفاوض وتهدئة الأمور، لأن الحروب التجارية، كما تعلمون، لا تفضي إلا إلى خاسرين".

سيعقدون اجتماعا افتراضيا اليوم

وزراء "أوبك+" يبحثون زيادة الإنتاج بمقدار 135 ألف برميل يوميا في مايو

أفادت مصادر في تحالف "أوبك+" لوكالة رويترز ، أن وزراء من ثماني دول أعضاء في التحالف سيعقدون اجتماعاً افتراضياً اليوم الخميس، وسط توقعات بأن يوافقوا على زيادة جديدة في إنتاج النفط بمقدار 135 ألف برميل يومياً بدءاً من شهر مايو، وذلك في إطار ثاني زيادة شهرية ضمن مسار تدريجي لإنهاء جزء من التخفيضات الكبيرة التي اعتمدها التحالف منذ عام 2022.

وأشار مصدران من التحالف إلى أن الاجتماع سيُخصص لمراجعة خطط بعض الأعضاء لإجراء تخفيضات إضافية، تعويضاً عن تجاوزهم للحصص الإنتاجية المحددة.

في المقابل، قال مصدران آخران إن الخطة الحالية لمواصلة التخفيف التدريجي لتخفيضات الإنتاج يُتوقع أن تبقى دون تغيير خلال شهر مايو.

كانت منظمة أوبك قد سجلت انخفاضاً في إنتاج النفط الخام خلال الشهر الماضي بمقدار 110 آلاف برميل يومياً، ليصل الإجمالي إلى 27.4 مليون برميل يومياً، بحسب استطلاع "بلومبرغ"، وذلك نتيجة تراجع الإنتاج في كل من نيجيريا والعراق، وذلك قبيل المضي قدماً في خطط لاستئناف الإنتاج المتوقف.

من جانبه أكد عضو لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى السعودي سابقا د. فهد بن جمعة، أن بداية شهر أبريل تمثل نقطة تحول في مسار أسواق النفط، حيث بدأت أوبك+ في تعديل استراتيجيتها عبر زيادة الإنتاج، مستفيدة من الظروف الملائمة لذلك.

وقال بن جمعة في مقابلة مع "العربية Business"، إن هذه الخطوة تأتي استجابةً لعوامل سياسية واقتصادية خطيرة تهدد المعروض النفطي، من بينها التوترات الجيوسياسية، وتأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على واردات النفط، خاصةً فيما يتعلق بالنفط الإيراني.

وأوضح أن العقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية قد تسهم في دعم أسعار النفط عالميًا، وأن أي تصعيد ضد المنشآت النووية الإيرانية قد يؤدي إلى قفزة قوية في الأسعار.

وشدد على وجود مخاطر كبيرة تحيط بإمدادات النفط العالمية، ما يعزز من أهمية التحركات التي تتخذها "أوبك+" لضمان استقرار الأسواق.

ولفت إلى تراجع صادرات كازاخستان بنسبة 50% بسبب إغلاق الموانئ الروسية، بالإضافة إلى قرار الولايات المتحدة بوقف أكثر من 200 ألف برميل يوميًا من نفط فنزويلا، وهي عوامل من شأنها دعم أسعار النفط.

أما على مستوى الطلب، فإن الرسوم الجمركية تحدّ من نمو الطلب العالمي الذي يشهد تباطؤًا بالفعل، مما يفرض ضغوطًا إضافية على السوق.

وأشار إلى أن أوبك+ تراقب التوازن بين العرض والطلب عن كثب، وستتخذ قرارات تتماشى مع المتغيرات لضمان استقرار السوق، وأن زيادة الإنتاج قد تكون أكبر من توقعات المحللين في حال استمرت المخاطر الحالية التي تهدد الإمدادات النفطية.

أوبك تبحث اليوم زيادة انتاجها النفطي

"أسواق المال" عدلت "أنظمة الاستثمار الجماعي"

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority

من منطلق الحرص على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وفق الاتجاهات الحديثة في أسواق المال وفي سبيل تحديث الممارسات التشريعية والتنظيمية والرقابية الحالية بالمواءمة مع المواضيع والممارسات المستجدة المتعلقة بالأسواق المالية وحفاظاً لحقوق المتعاملين في دولة الكويت في منتجات التأمين ذات الصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي تجنباً لوقوع أي تبعات غير مرغوب فيها جراء الاستثمار في هذه الصناديق والبرامج

أصدر ت هيئة أسواق المال اليوم الاربعاء 2025 القرار رقم (54) لسنة 2025، بشأن تعديل المادة (2-1-1) من الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما بشأن تنظيم صناديق وبرامج الادخار والتأمين

وبناءً على ما تقدم، تدعو الهيئة جميع الأشخاص المرخص لهم والأطراف ذوو العلاقة للاطلاع على الصيغة النهائية من التعديل والعمل بأحكامها من www.cma.gov.kw: خلال زيارة الرابط التالي

التضخم في منطقة اليورو يهبط إلى 2.2 % بسبب تباطؤ نمو أسعار الخدمات

تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو خلال مارس الماضي بسبب تباطؤ نمو أسعار الخدمات، مما يعزز الدعوات إلى خفض أسعار الفائدة الأوروبية. وارتفع المؤشر الموحد لأسعار المستهلك في منطقة العملة الأوروبية الموحدة بنسبة 2.2 بالمئة سنويا خلال الشهر الماضي، مقابل ارتفاعه بنسبة 2.3 بالمئة خلال فبراير، وفقا للبيانات الأولية الصادرة عن وكالة الإحصاء الأوروبية (يوروستات)، وهو ما جاء متفقا مع توقعات المحللين.

وتراجع معدل التضخم الأساسي الذي يستبعد السلع الأشد تقلبا مثل الطاقة والغذاء والكحوليات والتبغ إلى 2.4 بالمئة مقابل 2.6 بالمئة خلال فبراير، في حين كان المحللون يتوقعون تراجع التضخم الأساسي إلى 2.5 بالمئة.

وأظهرت البيانات ارتفاع أسعار الغذاء في المنطقة التي تضم 20 دولة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.9 بالمئة خلال الشهر الماضي مقابل 2.7 بالمئة خلال الشهر السابق. وتراجعت أسعار الطاقة بنسبة 0.7 بالمئة بعد ارتفاعها بنسبة 0.2 بالمئة خلال فبراير.

في الوقت نفسه تراجع معدل ارتفاع أسعار الخدمات في منطقة اليورو إلى 3.4 بالمئة خلال الشهر الماضي مقابل 3.7 بالمئة خلال الشهر السابق. وارتفعت أسعار السلع الصناعية غير منتجات الطاقة بنسبة 0.6 بالمئة وهي نفس النسبة المسجلة في الشهر السابق.وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال الشهر الماضي بنسبة 0.6 بالمئة. ومن المقرر نشر البيانات النهائية للتضخم في منطقة اليورو خلال الشهر الماضي يوم 16 أبريل.